



منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

联合国粮食及农业组织

FOOD AND AGRICULTURE ORGANIZATION  
OF THE UNITED NATIONS

ORGANISATION DES NATIONS UNIES POUR  
L'ALIMENTATION ET L'AGRICULTURE

ORGANIZACION DE LAS NACIONES UNIDAS  
PARA LA AGRICULTURA Y LA ALIMENTACION

CPGR/91/3

February 1991

البند ٣ من جدول  
الاعمال المؤقت

هيئة الموارد الوراثية النباتية

الدورة الرابعة

روما، ١٥ - ١٩ / ٤ / ١٩٩١

تقرير مقدم من رئيس مجموعة العمل  
عن الدورة الرابعة للمجموعة

111

C

C

C

الدورة الرابعة لمجموعة العمل التابعة  
لهيئة الموارد الوراثية النباتية

تقرير مقدم من رئيس المجموعة

عقدت الدورة الرابعة لمجموعة العمل برشاستي في الفترة ١٦ (مساءً) و١٧ و ١٨ أكتوبر تشرين الأول ١٩٨٩ . وشارك في الدورة ممثلون عن البلدان التالية : استراليا ، كازاخستان ، كندا ، كوت ديفوار ، كينيا ، اندونيسيا ، مدغشقر ، المكسيك ، هولندا ، بيرو ، اسبانيا ، السويد ، تايلند ، تونس ، فنزويلا ، ويوغوسلافيا .

ناقشت الدورة البنود الهامة التالية :

١ - العلاقات بين المنظمة والمجلس الدولي للموارد الوراثية النباتية

وافقت مجموعة العمل ، في اطار هذا البند ، على الوثيقة المقدمة من الأمانة ، والتي ستعد على أساسها مذكرة التفاهم بين المنظمتين . كذلك شددت مجموعة العمل على النقاط التالية :

١) ضرورة أن يعلن المجلس الدولي للموارد الوراثية النباتية بصورة صريحة في مذكرة التفاهم عن التزامه بمبادئ التعهد الدولي ، وأن يقبل بالسلطة الحكومية الدولية للهيئة . كما ينبغي للمجلس الدولي أن يتعهد بالترويج للنشاط لدى البلدان لكي تنضم الى التعهد الدولي وتشارك في الهيئة .

٢) كما ينبغي أن يعترف المجلس الدولي بشكل صريح في مذكرة التفاهم بوضع الجهات المتبرعة ، سواء بالأموال أو المواد الوراثية ، أو كليهما ، في جميع بلدان العالم ، ولاسيما المتبرعين بالمواد الوراثية في البلدان النامية .

٣) ضرورة أن يحيط المجلس الدولي للهيئة علما ، بصورة دورية ، بأنشطته وبرامجه .

- (٤) ضرورة أن تمثل المنظمة والهيئة معا بصورة ملائمة في المجلس الدولي .
- (٥) ضرورة تحديد دور المنظمة فيما يتصل بتعيين أعضاء المجلس الدولي .
- (٦) ضرورة أن تتاح للمنظمة امكانية الوصول بشكل مستديم ، من خلال الخـُـطـط الكمبيوترى اذا أمكن ذلك ، الى قواعد وبنوك بيانات المجلس الدولسى .  
كما ينبغي أن تتلقى بشكل مباشر المعلومات عن جميع أنشطة المجلس الدولي، مما يضمن التكامل بين المنظمـتين وتحاشى الازدواجية فى أنشطتهما .
- (٧) ضرورة أن تصادق المنظمة على المنهجيات والمعايير الفنية التى يضعها المجلس الدولي من أجل اعطائها قيمة عالمية وتيسر تطبيقها من جانب البلدان .
- (٨) على الرغم من أن مهمة المجلس الدولي ستظل فنية وعلمية أساسا ، وستظل مهمة الهيئة مهمة مؤسسية وسياسية وقانونية ، لابد للمنظمة من الاستمرار فى أنشطتها الفنية والعلمية الضرورية لاداء مهامها ومسؤولياتها التى أوكلتها لها أجهزتها الرئاسية .
- وكذلك أعربت مجموعة العمل عن رأيها بأنه اذا أريد للتعاون بين المنظمة والمجلس الدولي أن يتحقق ، فلا بد من أن يبقى المجلس من الناحية المادية ، قريبا من مقر المنظمة فى روما .
- وأخيرا أبدت مجموعة العمل رغبتها فى أن يتسنى لها أن تصادق على مذكرة التفاهم التى ستعدها المنظمتان قبل أن تدخل حيز التنفيذ .

### الموارد الوراثية الحيوانية والتنوع البيولوجي

- ٢

درست مجموعة العمل توصيات مشاوره الخبراء بشأن برامج المنظمة فى مجال صيانة الموارد الوراثية الحيوانية واتفقت على مايلى :

- (١) أن هناك ( مع ذلك ) اختلافات فنية فيما يتعلق بصيانة الموارد الوراثية النباتية والموارد الوراثية الحيوانية ،
- (٢) كذلك ينطوى كلا المجالين على مشكلات قانونية ومؤسسية ومالية مشتركة .

(٣) أن المنظمة بحاجة الى تعزيز قدراتها الفنية ، ووجود هيكل قانونى ومؤسسى ومالى لصيانة الموارد الوراثية الحيوانية ،

(٤) ضرورة أن يستند انشاء أى هيكل للموارد الوراثية الحيوانية الى ذات المبادئ وذات الروح التى استند اليها انشاء هيكل للموارد الوراثية النباتية .

وأقرت مجموعة العمل بضرورة مراعاة البدائل المذكورة أدناه ، ضمن غيرها من البدائل الأخرى ، بدون أن يكون للترتيب الواردة به دلالة على درجة أهميتها:

(١) انشاء آليات قانونية ومؤسسية ومالية للموارد الوراثية الحيوانية علىسرى قرار مشيلاتها القائمة بالنسبة للموارد الوراثية النباتية .

(٢) توسيع نطاق الآليات القانونية والمؤسسية والمالية القائمة بالنسبة للموارد الوراثية النباتية ( التعهد الدولى ، الهيئة الدولية والصندوق) لتشمل الموارد الوراثية الحيوانية .

(٣) أى توليفة ممكنة تجمع بين البديلين أعلاه ( ١ و ٢ ) ( مثل تعهدين مختلفين وهيئة وصندوق مشتركين ) .

(٤) استخدام أجهزة وهياكل المنظمة الأخرى ، أو كليهما ( مثلا لجنة الزراعة) لسد الفجوات القائمة فى مجال الموارد الوراثية الحيوانية .

وأكد على أنه بالرغم من الحاجة الى وجود برامج مختلفة لكل من الموارد الوراثية النباتية والحيوانية ، فلا بد من أن يكون الهيكل الإدارى المعنى فى المنظمة واحد ، أو يوفر بدلا عن ذلك تغطية مشتركة ، لكى يتسنى للمنظمة التصدى لمعالجة المشكلات المرتبطة بالتنوع البيولوجى وصيانتة من منطلق مفاهيمى واحد .

وأوصت مجموعة العمل بأن يراعى المدير العام فى قراره مايلى: (١) الحاجة الى ابقاء التكاليف منخفضة ، (٢) أن من المستحسن أن تشمل التغطية الصيانة والاستخدام فى الموطن الأوطى وخارجيه معا (لاسيما وأنه لايمكن الفصل بين النباتات والحيوانات فى الحالة الأخيرة ) ، والربط بين مفاهيم الصيانة من جهة ، والاستخدام والتنمية من جهة أخرى ، (٣) المبادرات التى اتخذت فى هذا المجال من جانب المنظمات الأخرى داخل أسرة الأمم المتحدة وخارجها ، (٤) الانجيسازات العلمية فى مجال التكنولوجيا الحيوية والتى تسمح بنقل المواد الوراثية فيما بين مختلف الأنواع .

وأيدت مجموعة العمل الطلب الذي تقدم به المدير العام الى المجلس بأن يبحث الجوانب الكثيرة الفنية والمؤسسية والمتعلقة بالسياسات لمهام المنظمة وبرامجها في المستقبل في قطاع الموارد الوراثية الحيوانية الهام ، بما في ذلك دراسة امكانيات دمج البنيات الأساسية الهيكلية للموارد الوراثية النباتية والحيوانية معا في اطار نظام واحد ، مع الأخذ في الاعتبار في ذات الوقت العلاقات مع المجموعات السمكية والحيوانية والنباتية واحتياجاتها . كذلك أيدت مجموعة العمل طلب المدير العام بتوفير موارد من خارج الميزانية للبدء فسي تنفيذ الكثير من الأنشطة العاجلة اللازمة في مجال الموارد الوراثية الحيوانية .

ورأت مجموعة العمل أن البحث في موضوع الموارد الوراثية النباتية والحيوانية ينبغي أن يكون في الاطار العام للتنوع الوراثي والبيولوجي . كما رأت المجموعة أنه لابد للمنظمة ، وفقا للمهام المناطة بها ، من أن تواصل اضطلاعها بدورها الرائد في مجال صيانة الموارد الطبيعية ، وخاصة التنوع البيولوجي والوراثي الذي ينطوي على أهمية اقتصادية أو اجتماعية فعلية أو محتملة ، بالنسبة للزراعة والاقتصاد الحيواني والحياة البرية والغابات ومصايد الأسماك . وينبغي الاضطلاع بهذه المهمة في تعاون كامل مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى .

ورأت المجموعة ، في هذا العدد ، ضرورة أن تضمن المنظمة :

(١) وجود اعتراف كامل بالروابط بين الصيانة والتنمية ( في قطاعات الزراعة والاقتصاد الحيواني والغابات ومصايد الأسماك ) ، وذلك بدور النبل السدان النامية كمتبرعين بالموارد الوراثية .

(٢) الاعتراف الكامل بحقوق البلدان النامية في الاستفادة من مساهماتها والتزاماتها فيما يتعلق بصيانة التنوع الوراثي ، والحصول على تعويضات مقابل ذلك .

(٣) أن أي تطورات جديدة تحققت من أجل توفير منهاج عالمي في معالجة المشكلات المتعلقة بالموارد الوراثية وبالتنوع البيولوجي عموما ، قد استفادت الى أقصى حد ممكن من الخبرات المكتسبة والهياكل الموجودة .

(٤) أن أي تطورات تتم من أجل توفير منهاج عالمي في معالجة المشكلات المتعلقة بالموارد الوراثية وبالتنوع البيولوجي عموما يستند الى ذات السروج والمبادئ القائمة على حرية التبادل والتي تشكل أساس التعهد الدولي بشأن

الموارد الوراثية ، وتحترم الحقوق المشروعة للجهات المتبرعة بالمسواد الوراثية والتكنولوجيا ، أو كليهما ، في أن تحمل على تعويض مقابــــــــــــل مساهماتها ( وهو ما ينطبق على مبدأ حقوق مربي النباتات وحقوق المزارعين حسبما عرفت بها المنظمة ) .

واعترفت مجموعة العمل بالجهد الرائد الذي تظلع به المنظمة في مجالات صيانة واستخدام التنوع البيولوجي، سواء في اطار النوع الواحد أو على مستوى النظام الايكولوجي في قطاعات الزراعة والاقتصاد الحيواني أو مصائد الأسماك .

### حفظ المواد الوراثية بطريقة التجميد المستديم

- ٣

أحاط رئيس المجلس الدولي للموارد الوراثية النباتية بالنيابة بمجموعة العمل علما بالمناقشات التي تجريها منظمته مع الحكومة النرويجية بشأن استخدام منجم في منطقة سيبتبرغن، وهي منطقة في النرويج تتميز ببردها الدائم لحفظ المواد الوراثية تحت درجة برودة ثابتة تبلغ -٣٧ درجة مئوية . وتعتمزم حكومة النرويج عرض الاستفادة من هذه التسهيلات لأي بلد أو مؤسسة ترغب في ايداع عينات أو مجموعة مزدوجة من مجموعاتها الأساسية للمواد الوراثية النباتية بغرض الحفظ طويل الأجل . وقد أشار كل من المستشار القانوني للمنظمة ورئيس المجلس الدولي بالنيابة الى أن واحدة من المشكلات التي لابد من ايجاد حل لها هي مشكلة التغطية القانونية لهذا المشروع وهو أمر يمكن تحقيقه من طريق التوقيع على مذكرة تفاهم بين منظمة دولية ذات وضع قانوني وحكومة النرويج . ويرى المستشار القانوني أن المنظمة قد توفر هذا الغطاء القانوني ( إذ أن المجلس الدولي لا يتمتع بوضع قانوني ) .

وأعربت مجموعة العمل عن اهتمامها بهذا المشروع ، وأوصت بأن تبــــــــــــادر المنظمة ، في نطاق الاطار القانوني للتعهد الدولي ، وخاصة المادة ٧-١(أ) بشأن انشاء شبكة من المجموعات الأساسية في بنوك المواد الوراثية تحت رعاية المنظمة ، الى الاتصال بالحكومة النرويجية بغرض دراسة امكانيات التوصل الى اتفاقية بشأن توفير الغطاء القانوني لهذا المشروع . ورأت المجموعة ضرورة ألا ينطوي هذا الغطاء القانوني على أي أعباء مالية على المنظمة ، وأن يكــــــــــــون انشاؤه متفقا مع النماذج الأربعة التي اقترحتها المنظمة وناقشتها هيئــــــــــــة الموارد الوراثية النباتية في دورتها الثانية والثالثة وصادقت عليها . كما أعربت مجموعة العمل عن أملها في امكانية أن يكون الحفظ في بنك المســــــــــــواد الوراثية في سيبتبرغن ، وفي ظل الشروط التي ستحدد في مذكرة التفاهم ، شاملا

للمجموعات القطرية والدولية فعليا معا بدون تمييز . وأخيرا اتفقت مجموعة العمل على أن يوسع المجلس الدولي أن يقدم المشورة الفنية والعلمية وأن يساعد الطرفين المتعاقدين في وضع الحد الأدنى من المعايير والشروط التي لن يقتصر تلبيةها على المجموعات التي ستودع في سبيتبرغن وحدها ، بل وتنطبق على بنك المواد الوراثةية نفسه .

كذلك أحاطت أمانة الهيئة مجموعة العمل علما بمبادرات معاشلة تجسري دراستها من جانب البلدان النامية وتهدف الى استغلال الظروف الطبيعية أو مصادر الطاقة غير المألوفة لأغراض حفظ المواد الوراثةية لأماد طويلة ، مثل (١) الحفظ اعتمادا على البرودة الليلية والطاقة الشمسية في المرتفعات ( ٣٠٠٠ الى ٤٠٠٠ متر ) في ابراباميا ، الأرجنتين ، و(٢) الكهوف الطبيعية أو المصطنعة الموجودة أسفل الأنهر الجليدية الجبلية في أنكاش ، بيرو . ورأت مجموعة العمل أن هذه المبادرات مبادرات هامة للغاية وتستحق الدعم نظرا لأنها : (١) اقتصادية (٢) محمية من مشكلات انقطاع التيار الكهربائي الذي كثيرا مايؤثر على بنوك المواد الوراثةية التقليدية ، (٣) من الميسور استخدامها في البلدان المتقدمة والنامية معا ، و(٤) في مواقع بعيدة عن المراكز الحضرية مما يجعلها فسي مآمن من أخطار الحروب .

#### مسائل أخرى

- ٤

أبلغ ممثل فنزويلا مجموعة العمل عن انضمام بلاده الى التعهد الدولي . وأخذت المجموعة علما بأنه تبعا لانضمام فنزويلا أصبحت هناك الآن ١٢١ بلدا أعضاء في الهيئة ( ١٠١ ) أو انضمت الى التعهد الدولي (٩٠) أو كليهما .

كذلك أعربت مجموعة العمل عن ارتياحها لحصول السيد Melaku Worede ( اثيوبيا ) ، نائب الرئيس الثاني لهيئة الموارد الوراثةية ، على جائزة الحياة السليمة ( البديل بجائزة نوبل ) تقديرا لعمله في مجال الموارد الوراثةية النباتية .